

مطالب بسحب الثقة من حكومة الدبيبة في ليبيا

طرابلس - تصاعدت وتيرة المطالب المناهضة برحيل حكومة الوحدة الوطنية الليبية المؤقتة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، حيث دعا عدد من النواب إلى سحب الثقة منها بعد فشلها في تحقيق تطورات الشعب الليبي، في خطوة تنذر باقترب أجل الحكومة الانتقالية في البلاد.

وطالب 27 نائبا من إقليم برقة الليبي بسحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة برئاسة الدبيبة، منتهمين إياها بأنها لم تقدم أبسط الخدمات للشعب الليبي.

وقال النواب في بيان لهم "نظرا لما تضر به البلاد من انقسامات سياسية ألفت بغفلة على كل مؤسسات الدولة، وكان ولا يزال مجلس النواب هو الجسم الشرعي الوحيد وفقا للقانون وآخر كيان تشريعي منتخب، إلا أن من انقلبوا على شرعية الشعب اختاروا الحرب والدمار وانقسام مؤسسات من أجل البقاء في سلطة الحكم".

وأضاف البيان أن "مجلس النواب اتجه إلى الحوار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة لإخراج البلاد من هذا الانسداد في كل المجالات لتقبل بجسم سياسي جديد يوحد البلاد ومؤسساتها ويرفع المعاناة عن المواطن الليبي في برقة وفزان وطرابلس، ومنحنا الثقة لحكومة الوحدة الوطنية بمدينة سرت وكان أملا من هذه الحكومة هو تنفيذ الخارطة المتضمنة للبيان في الاتفاق السياسي"، حسب البيان.

وأكد النائب في بيانهم أن "هذه الحكومة حتى هذا اليوم وبعد مرور أكثر من ثلاثة أرباع مدتها المكلفة بها من مجلس النواب والتي تنتهي في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، لم تقدم أبسط الخدمات للمواطن ولم تؤخذ مؤسسات الدولة، بل أصبح رئيس الحكومة يتعامل مع المنطقة الشرقية ببلغة العقاب والهزيمة وأصبح طرفا لصراع وليس نتاجا لصراع، ينبغي أن يتعامل مع الجميع دون استثناء أو اختيار، بل أفرغت هذه الحكومة المنطقة الشرقية من كل ملامح الدولة وأصبحت حكومة طرابلس فقط ليست كمدينة الخاصة والفعية".

ويجمع متابعون للشأن الليبي على أن الحكومة لم تلتزم بخارطة الطريق التي منحها النواب بموجبها الثقة وأصبحت حكومة تفرقة بدلا من أن تكون حكومة لجميع الأطراف من أجل الوصول إلى انتخابات في موعدها.

ووجه الموقعون انتقادات حادة إلى رئيس الحكومة واعتبروا أن تصريحاته التي وصفوها بـ"غير المسؤولة"، تهدد الأمن والسلم الأهليين في ليبيا، بالإضافة إلى قيامه بـ"سلب اختصاصات العديد من الوزارات والمؤسسات العامة، والتدخل الواضح في الشأن العسكري

والقفز على صلاحيات ومجهدات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5". ويرى النواب أن كل هذه الأسباب مجتمعة تجعل من الضروري المطالبة بسحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية، لأنها "زادت الهوة بين أبناء الوطن وزرعت الكره بينهم".

وأصبحت حكومة الدبيبة عبئا على المواطن بسبب نفقاتها الضخمة، حيث أشار النواب إلى غياب التنسيق والإدارة اللذين لزامهما منذ تشكيلها ويثبتان فشلها في إدارة الدولة وفي تحقيق جزء يسير من احتياجات المواطن، علاوة عن تكاليف غير مسؤولة ولا مقبولة بل ويتحكم في صنعها أصحاب المال السياسي الفاسد لإرجاعنا إلى ما قبل المربع الأول.

وقال النائب "إننا كنواب عن الأمة لا نرضى بحكومة تقودنا إلى حالة من الفوضى والحرب ولا تزيد المواطن إلا المعاناة والألم رغم صرف هذه الحكومة لعشرات المليارات دون وجه حق".

النواب الموقعون على بيان سحب الثقة من الحكومة، يؤكدون أنها لم تقدم أبسط الخدمات للمواطن ولم تؤخذ مؤسسات الدولة

ودعوا باقي أعضاء المجلس إلى تحمل المسؤولية من استمرار هذه الحكومة التي أصبحت وجودها ناقوس خطر على الأمة الليبية والاتجاه إلى سحب الثقة فوراً وتكليف حكومة جديدة يكون عنوانها وفعلها للوحدة الوطنية وعلى لجنة الحوار السياسي، وبجسب نسخة البيان فقد وقع 27 عضواً عن المنطقة الشرقية وهم عيسى العريبي، والمنتصر الحاسي، وطلال المهوب، ومحمد حماد، والصالحين عبد النبي، وحمد ماقوق، وطارق صقر، وحمد البدناق، ومفتاح الكويدي، ورمضان شمش، ومحمد دومة، وسعيد امغيب، وأدم بوصخرة، وانتصار شنيب، وعبد المنعم العرفي، وعائشة الطريقي، وإبراهيم الزعيد، ويوسف العقوري، وجبريل أوجيدة، وصلاح هاشم، وإبراهيم الدرسي، وفرج الصفتي، وإبراهيم عمران، وفاطمة كاري، وسعيد اسباق، ورواحة الدرسي.

وحسب رأي الموقعين فإن الحكومة "لم تلتزم بما تعهدت به أمام البرلمان في جلسة منح الثقة في شهر مارس الماضي، وأصبحت تنفق الأموال تحت مسمى 1/12 من الميزانية بمبالغ تقدر بالمليارات في دولتي تركيا وتونس، دون أن يظهر تحسن في الخدمات التي زادت في التدهور".

المغرب يرفض مبررات الجزائر لقطع العلاقات الثنائية بين البلدين

تحذيرات من تطور الخلافات إلى صراع مسلح بتدخل البوليساريو



مرحلة حاسمة

المغربية على وجه الخصوص، والحدود بين الجارتين مغلقة منذ عام 1994. ويقول الخبير في الدراسات الجيوستراتيجية والأمنية الشرقاوي الروداني "ليس هناك شيء يقلق المغرب أكثر من انهيار النظام في الجزائر على اعتبار وجود مشاكل يعيشها هذا البلد، لكنه يستبعد السيناريو الدراماتيكي، وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن "حركة الطيران مضبوطة بقوانين ومعايير دولية ولا يمكن أن يكون هناك انقطاع في هذا الصدد"، مشيراً إلى أن الجزائر قامت بخطوة قطع العلاقات من أجل احتواء عزلتها الدولية المتزايدة، وهي بذلك تراهن على دخول أطراف وقوى عظمى حتى تتمكن، كما تظن، من فرض تصوراتها، في الوقت الذي أصبح فيه المغرب قوة إقليمية وقارية تستطيع أن تلعب أدواراً ثلاثية في هندسة محاور كبرى في المتوسط وأفريقيا والجنوب الأطلسي".

ويأتي قرار الجزائر قطع العلاقات مع المغرب بالتزامن مع اقتراب انتهاء اتفاقية أنبوب الغاز المغربي - الأوروبي الذي يمر عبر الأراضي المغربية في اتجاه أوروبا وإسبانيا، حيث لوحث جهات رسمية في الجزائر باحتمال عدم تجديد الاتفاقية التي أعلنت الرباط أنها ترغب في تجديدها وفي استمرار عمل الأنابيب. وقال الروداني "المغرب يدعم مواصلة عمل الأنابيب الذي ينقل الغاز من الجزائر نحو إسبانيا عبر التراب المغربي، وهذه

وأعلن وزير خارجية الجزائر رمضان لعامرة الثلاثاء قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، متهما الرباط بالقيام بـ"أعمال عدائية". وحمل لعامرة "قادة المملكة مسؤولية تعاقب الأزمات التي تزايدت خطورتها"، معتبرا أن "التصرف المغربي يجر إلى الخلاف والمواجهة بدل التكمال في المنطق" المغربية.

وأكد القيادي السابق بجبهة البوليساريو مصطفى سلمى ولد سيدي مولود "أنه إلى حد الساعة الأمور على الحدود عادية والبوليساريو بشكلها الحالي لا تستطيع الدخول في مغامرة مسلحة ضد المغرب حتى لو سلحتها الجزائر تسليحا جيدا".

وقال، في تصريح لـ"العرب"، "أي حرب قائمة ستدخل فيها الجزائر مباشرة لأن موازين القوى اليوم متباعدة بين البوليساريو والمغرب عكس ما كان عليه الحال زمن السبعينات من القرن الماضي لما كانت الجبهة تتلقى الدعم من كل الحلف الشرقي".

واستدرك مصطفى سلمى ولد سيدي مولود قائلا إن "الوقت الآن غير مناسب للجزائر للدخول في مغامرة غير محسوبة العواقب، فوضع المغرب أحسن من وضعها بكثير، إذا كانت هناك تطورات فستكون مع نهاية هذا العام أو مطلع العام القادم".

وتشهد العلاقات الجزائرية المغربية توترا منذ عقود، بسبب قضية الصحراء

إثر إعلان وزير خارجية الجزائر رمضان لعامرة قطع العلاقات مع المملكة المغربية بسبب ما وصفه بـ"الأعمال العدائية" يُرتقب أن تعقب القرار خطوات أخرى قد تكون عنوان المرحلة المقبلة في العلاقات بين البلدين، منها اعتزام السلطات تعزيز وجودها العسكري على الحدود مع المملكة ودراسة تعليق الخط الجوي بين الجزائر والدار البيضاء ووقف جميع الرحلات.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أعربت المملكة المغربية عن أسفها لقرار الجزائر الثلاثاء قطع العلاقات معها، وسقط ترجيح المراقبين أن تدخل الروابط مرحلة جديدة قد تعزز بالوجود العسكري الجزائري على الحدود مع المغرب، في ظل وجود ما يسمى بترسيم الحدود بين الجزائر وجبهة البوليساريو، فضلا عن إمكانية تعليق الخط الجوي بين البلدين.

وقال بيان لوزارة الخارجية المغربية "المملكة المغربية أخذت علما بالقرار الأحادي للسلطات الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب".

وأكدت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج مساء الثلاثاء أن "المغرب إذ يعرب عن أسفه لهذا القرار غير المبرر تماما ولكنه متوقع، بالنظر إلى منطق التصعيد الذي تم رصده خلال الأسابيع الأخيرة، وكذا تأثيره على الشعب الجزائري، فإنه يرفض بشكل قاطع المبررات الزائفة بل العبثية التي انبثقت عليها".



الشرقاوي الروداني
الجزائر قطعت العلاقات مع المغرب لاحتواء عزلتها الدولية

وبالموازاة مع التصعيد الجزائري تجاه المغرب والذي أخذ عدة أشكال في الأونة الأخيرة رجحت أوساط سياسية إمكانية دفع جبهة البوليساريو الانفصالية إلى استفزاز القوات المسلحة الملكية المرابطة عند الجدار الدفاعي جنوب المغرب لجرها نحو مواجهة مسلحة، كما كان عليه الأمر في منطقة الكركرات قبل أشهر، خصوصا بعد دعوة المجلس الأعلى للأمن في الجزائر إلى تكثيف التواجد العسكري عند الحدود مع المغرب.

الرئيس التونسي يتجاهل دعوات النهضة للحوار بشأن القرارات الاستثنائية

معتبرة أن من شأنها أن تنقذ البلاد وترسي دعائم الاستقرار السياسي. كما لاقى الإجراءات ترحيبا خارجيا من عدة دول، وأعلنت فرنسا دعمها الواضح للقرارات الاستثنائية. وعبرت باريس عن عدم رفضها لإعداد خارطة طريق انطلاقا من الشرعية الشعبية التي يحظى بها سعيد في تونس، لتفعيل تلك القرارات وتحقق تطورات التونسيين.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن فرنسا تقف إلى جانب تونس وشعبها في هذه اللحظة الحاسمة، وفي وقت تعهد فيه سعيد بعرض خارطة طريق لإدارة المرحلة في أقرب وقت.

وشهدت تونس في الخامس والعشرين من يوليو الماضي تطورات سياسية تزامنا مع الذكرى الرابعة والستين لإعلان الجمهورية، بدأت باحتجاجات سببتها أزمة سياسية بين الحكومة والرئيس والبرلمان، وانتهت بقرارات أصدرها الرئيس التونسي إثر اجتماعه بقيادات عسكرية وأمنية.

وقم إعفاء رئيس الحكومة من منصبه وتجميد عمل البرلمان لمدة ثلاثين يوما ورفع الحصانة عن جميع أعضائه، وتولي رئيس الدولة رئاسة النيابة العمومية والسلطة التنفيذية.

الغوشي لا يزال يواصل سياساته الخاطئة ولم يتفاعل إيجابيا مع ما حصل يوم الخامس والعشرين من يوليو، مشيراً إلى أن "قرار حل المكتب التنفيذي للحركة اتخذ تفاعلا مع دعوات عموم التونسيين لتغيير المكتب التنفيذي الحالي، ونتيجة للانتقادات التي وجهت لرئيس الحركة وهو لا يزال يواصل سياساته الخاطئة ولم يتفاعل إيجابيا مع ما حصل".



حاتم المليكى
الرئيس سعيد أمامه تحديات كبيرة ولا علاقة للنهضة بما
عماد الحمامي
الغوشي أصبح يعتمد سياسة الانفراد بالحكم

وأوضح الحمامي أن الغوشي أصبح يعتمد سياسة الانفراد بالحكم والتسيير الشخصي لهيكل الحركة وأنه كان ولا يزال يسير الحركة بشكل فردي، مبينا أن المؤسسات تمثل شكلا صوريا لا غير.

وأيدت قوى سياسية في تونس القرارات التي اتخذها الرئيس سعيد،

سنوات في السلطة، فضلا عن خلافاتها الداخلية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "تطالب الآن بمقاربة اقتصادية واجتماعية جديدة وكذلك تصور سياسي ومؤسسي، بعيدا عن النهضة، والرئيس يتجاهلها لأنها فشلت في إدارة شؤون البلاد منذ وصولها إلى السلطة في 2011، والشعب يريد خيارات جديدة".

وتابع المليكى "الرئيس سعيد تحمل مسؤوليته، وأمامه تحديات كبيرة ولا علاقة للنهضة بها، وهذه التحديات تتجاوز الحركة"، قائلا "الحوار مع النهضة اليوم ليس مهما، بل علينا إيجاد خارطة طريق للمرحلة القادمة".

وتعرضت حركة النهضة لانتقادات واسعة من قبل قواعدها وقياداتها، ما دفع بعضهم إلى الاستقالة من مؤسسات الحزب، بسبب سياسة الغوشي في تسيير دواليب الحركة وانفراد بصناعة القرار.

ولئن اعتبر القوماني أن الغوشي لم يكن في أغلب الحالات يسير الجلسات العامة للبرلمان، فإن القيادي في الحركة عماد الحمامي أكد مساندة للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس سعيد.

وقال في تصريح لإذاعة محلية الأربعاء إن "رئيس الحركة راشد

وقال القوماني في تصريح لإذاعة محلية الأربعاء إن "النهضة اعتبرت ما حصل منذ البداية خرقا جسيما للدستور والفصل 80 يتطلب وجود محكمة دستورية واستشارة رئيس البرلمان ورئيس الحكومة، كما ينص على أن البرلمان يبقى في حالة انعقاد"، معتبرا أن "تعطيله خرق للدستور وأن تمديد التعطيل تمديد في خرق الدستور".

وأقر بأن الحركة تواجه صعوبات وأن الزلزال السياسي الذي شهدته تونس يوم الخامس والعشرين من يوليو الماضي مس النهضة وبقية الأحزاب.

كما اعتبر أن منظومة ما بعد سنة 2011 تعثرت ثم فشلت، وما حصل يوم الخامس والعشرين من يوليو كان إطاحة بالمنظومة لأسباب عديدة، مشيراً إلى أن المنظومة لا تتكون فقط من النهضة ولا تضم أطرافا عديدة مثل من رذلوا البرلمان.

ويعتبر مراقبون أن الرئيس سعيد لا يرى حركة النهضة في تركيبة المشهد مستقبلا، نظرا لفشلها الذريع في إدارة الأزمات في المرحلة السابقة.

وأفاد النائب المستقل بالبرلمان حاتم المليكى أن "صراعا حصل بين الحركة والرئيس سعيد منذ انتخابات العام 2019، والحركة تتحمل مسؤولية عشر

من المطالبة الشرعية للناخبين (قرابة ثلاثة ملايين ناخب للرئيس)، فضلا عن كون رئاسة الجمهورية لا ترى مستقبلا للحركة في تركيبة المشهد السياسي. وأكد محمد القوماني النائب بالبرلمان المجدد والكلف بإدارة الأزمة السياسية في النهضة، أن في "إقرار رئيس الجمهورية تمديد تعليق اختصاصات البرلمان منعا من ممارسة حقه سواء من خلال رئيسته أو ثلاثين نائبا في الاعتراض على استمرار الأحكام الاستثنائية".

خالد هديوي
تونس - يواصل الرئيس التونسي قيس سعيد تجاهل مطالب حركة النهضة الإسلامية (53 نائبا) بشأن الحوار حول القرارات التي اتخذها والتي عجلت برحيل حكومة هشام المشيشي وتجميد نشاط البرلمان. وترى أوساط سياسية تونسية أن خيارات المرحلة القادمة لا ترتبط بحركة النهضة، وتجاهل الرئيس سعيد لدعوات الحوار معها مستمدا



استبعاد تكرر لقاءات الأوساط